الأمم المتحدة والتوظيف السياسي لقضايا الجندر

United Nations and the political employment of gender issues

طالبة الدكتوراه/ رشيدة فرحي *
جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر
rach.scopo@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2017/06/02 تاريخ القبول للنشر: 2018/05/15

❖❖❖❖❖❖❖

ملخّص:

شغل موضوع قضايا الجندر مكانة بالغة الأهمية، باعتبارها أحد أبرز الموضوعات التي نالت قدرا وافيا من الاهتمام في الدراسات السياسية المعاصرة.

لقد تناول ميثاق الأمم المتحدة الذي وقع في سان فرانسيسكو عام 1945، العديد من المبادئ التي تتضمن المساواة بين الجنسين، ولذلك سعت منظمة الأمم المتحدة لوضع مجموعة من الاستراتيجيات والبرامج المتفق عليها دوليا بهدف ترقية والدفاع عن حقوق المرأة، وهذا لا يطرح إشكالا على المستوى النظري؛ لكن من ناحية الممارسة وتجسيده على أرض الواقع يخلق الكثير من الإشكالات الناتجة عن محاولة استخدام واستثمار شعارات حقوق المرأة لتحقيق أهداف الدول الكبرى وبالخصوص الولايات المتحدة الأمريكية سياسيا؛ اقتصاديا وحضاريا.

الكلمات المفتاحية: الأمم المتحدة؛ الجندر؛ النسوية؛ تمكين المرأة.

Abstract:

The subject of gender issues gained a lot of importance in academia, as one of the most studied, the subject took a lot of interest from contemporary political studies.

The charter of the United Nations signed in San Francisco in the year 1945 laid the foundations with numerous principals for gender equality which the united nations (UN) used as a base to launch many strategies and programs agreed upon internationally in order to defend, and promote women's rights, this in itself is not problematic theoretically, but in practice and implementation, it creates many issues resulting from the attempts to use and exploit women's rights slogans to achieve the goals of the major powers and the United states specifically, politically, economically and culturally.

Keywords: *United nations, gender, feminism, Women's Empowerment.*

* عضوة مخبر الدراسات السياسية والدولية، جامعة بومرداس.

مقدّمة:

تعتبر الأمم المتحدة حقوق المرأة ومساواتها بالرجل موضوعا من أهم المواضيع التي يجب على دول العالم الاهتمام به؛ بحيث حرصت منذ منتصف القرن الماضي على إقامة المؤتمرات؛ إصدار الإعلانات وتوقيع الاتفاقيات التي تعمل على تأمين هذه الحقوق والتي تلزم بموجبها الدول المنتمية إلى عضوية الأمم المتحدة على التوقيع عليها.

إن اهتمام الأمم المتحدة بقضايا المرأة لم يأت فقط من مجرد سعيها لتحقيق المساواة بين الجنسين؛ وإنما جاء نتيجة نضالات النساء في كل دول العالم وبالأخص الحركة النسوية العالمية التي تعود بداياتها إلى القرن التاسع عشر التي طالبت بالحقوق الاجتماعية والسياسية للمرأة؛ لكن في الوقت الراهن مع هيمنة الحضارة المعاصرة ذات البعد الغربي فكريا؛ ثقافيا وسلوكيا قد أدى إلى قيام محاولات عديدة للسعي إلى تسويق قيم الحضارة الغربية وقد مثلت قضايا المرأة فرصة سانحة لتحقيق هذه الأهداف؛ فلا يوجد قضية يتم استخدامها بشكل انتقائي في العلاقات الدولية مثلما يتم التعامل مع قضية المرأة وقد قامت الأمم المتحدة بأنشطة في هذا المجال عبر الصكوك الدولية الخاصة بترقية حقوق المرأة.

وعلى هذا الأساس تم طرح التساؤل البحثي التالي: إلي أي مدي استطاعت الأمم المتحدة من خلال الجهود الدولية المبذولة النهوض بقضايا المرأة على المستوي الدولي؟ وكيف تم استخدام قضايا المرأة كوسيلة للتدخل الخارجي في السياسات الداخلية للدول؟

تم تقسيم الدراسة إلي ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: قضايا المرأة كموضوع مستجد على أجندة البحث في العلاقات الدولية.

المبحث الثاني: استراتيجيات الأمم المتحدة للنهوض بقضايا المرأة على المستوي الدولي.

المبحث الثالث: قضايا المرأة كأداة لتحقيق المأمورية السياسة للدول الغربية.

المبحث الأول

قضايا المرأة كموضوع مستجد على أجندة البحث في العلاقات الدولية

منذ نهاية الحرب الباردة وزيادة الاعتماد المتبادل الناتج عن عملية العولمة؛ واجه حقل العلاقات الدولية تحديا كبيرا على المستوي التنظيري، أدي إلي البحث عن آليات تنظيرية جديدة تملك متغيرات تفسيرية قادرة على استيعاب تعقد التحولات الدولية التي لم تعد متمحورة حول قضايا الحرب والأمن. ومن بين أهم النظريات التي حاولت تفسير الواقع الدولي نجد النظرية النسوية[(1)] Féminisme théorie.

ويستند التعريف العام للنسوية إلى الاعتقاد بأن المرأة لا تعامل على قدم المساواة لأي سبب سوى كونها امرأة في المجتمع الذي ينظم شؤونه ويحدد أولوياته حسب رؤية الرجل واهتماماته؛ وتتضمن النسوية دراسة النساء والحركة النسائية ليس بوصفها موضوعا من موضوعات المعرفة؛ ولكن بوصفها ذاتا قادرة على المعرفة[(2)].

وقد تجسد ظهور النسوية في ميدان العلاقات الدولية مع صدور مقال بمجلة المدرسة اللندنية للاقتصاد London School of Economiques عام 1988 بعنوان "المرأة والعلاقات الدولية". لكن

النسوية كحركة ترجع بجذورها التاريخية إلى أواخر القرن التاسع عشر، حيث انتشرت في كل من فرنسا، بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية مطالبة بحقوقها القانونية والسياسية خاصة وتبنت نهجا عدائيا تجاه الرجل، محاولة بذلك إقرار مبدأ المساواة مع الرجال. وقد بلورت النسوية أفكارها بعد انتقادها للاتجاهات التفسيرية التقليدية في تحليل العلاقات الدولية التي لم تعط أهمية لمتغير الجنس وأهملت الاهتمام بحياة النساء[3]. وكتوجه عام أراد النسويون لفت الانتباه إلى الإقصاء الموجود للعنصر النسوي في معظم الدراسات الدولية وأبسط مثال على ذلك اختصارهم في مسميات كرجال الدولة وليس نساء الدولة؛ صناع القرار وليس صانعات القرار وكلها تصنيفات ذكورية لا تبرز الجنس الأنثوي[4].

ولهذا واجهت العلاقات الدولية مقاومة شديدة من طرف المجتمع النسائي في سبيل بلورة نظرية نسوية تعتمد على النوع الاجتماعي (الجندر) Gendre[*]. كوحدة أساسية في التحليل وفي رسم الاتجاهات الدولية.

وتعتبر سيمون دي بوفوار Simon de Beauvoir أشهر من عرفت الجندر في كتابها "الجنس الثاني" The second sex عام 1949 في قولها "لا يولد المرء امرأة بل يصير كذلك" ؛حيث أن الجندر يقوم على أساس تغيير الهوية البيولوجية الكاملة للمرأة[5].

فلا يمكن دراسة وفهم النظام العالمي دون فهم دور المرأة وقضاياها العالمية ومن أبرز منظري الاتجاه النسوي نجد[6]:

Grant Rebecca, Spik Peterson, Sandra Whitworth, Ebzolette Prugle

ولدراسة النظرية النسوية لا بد من تحليل أهم تياراتها الفكرية؛ رغم أنه لا يوجد اتفاق حول تصنيفها إلا أنه تاريخيا يمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات نسوية أساسية تترتب على النحو التالي:

1- اتجاه النسوية الليبرالية (الفردية) Liberal/ Individuel Féminisme:

تمتد جذور التيار النسوي الليبرالي إلي نهاية القرن الثامن عشر، متأثرة بكتابات جون ستيوارت مل John Stuart mil وهربرت تايلور Herbert Taylor. يرتكز هذا الاتجاه على الفرضية البسيطة بأن جميع الناس خلقوا متساوين ولا ينبغي حرمانهم من المساواة بسبب نوع الجنس؛ والمذهب النسوي الليبرالي يرتكز على المعتقدات التي جاء بها عصر التنوير والتي تنادي بالعقلانية والاستقلالية الفردية[7] فالهدف الأساسي لهذا الاتجاه هو المطالبة بمنح المزيد من الحقوق السياسية والمدنية للمرأة في العالم كالحق في الملكية والتصويت؛ وقد حصلت النساء على الحق في الانتخاب مثلا في روسيا؛ بريطانيا عام 1918في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1920 وهذا ناتج على انتشار الحركة النسوية وزيادة مطالبها خاصة الحقوق السياسية.

2- الاتجاه النسوي الماركسي Socialiste Féminisme:

يركز على الدور الكبير الذي تلعبه القوى المادية خاصة الاقتصادية منها في تحديد شكل حياة النساء؛ هذه المقاربة تأخذ أحيانا مسمي النسوية المادية Matérialiste Féminisme[8].

من وجهة نظر النسوية الماركسية أن سبب اللامساواة بين الجنسين يعود إلي طبيعة النظام الاقتصادي الرأسمالي؛ الذي كرس للعلاقات غير المتوازنة بين الطبقات، وهذا ما أدى إلي تسليط الاضطهاد على النساء[9].

فالنسوية الاشتراكية ركزت على إلغاء كل من الطبقة والدراسات التي تركز على الرجال فقط، وتسعى إلى تغيير النظام الاجتماعي الأبوي[**] إلى نظام ذكوري/أنثوي، يقوم على أساس المساواة بين الرجال والنساء. وهن بذلك يتقاسمن المفهوم الماركسي التقليدي للطبيعة البشرية الذي مفاده أن حرية الفرد مرتبطة بحرية النشاط الإنتاجي؛ كما يرون بأن الطبقة مظهر أساسي للاضطهاد[10].

3- الاتجاه النسوي الراديكالي Radical Féminisme:

ظهر هذا التيار في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات في الولايات المتحدة الأمريكية وتساءل الراديكالية على التمييز ضد النساء هل هو راجع إلي عوامل اجتماعية ثقافية أي من نتاج المجتمع أو بسبب الطبيعة البيولوجية للرجل أو المرأة[11].

ويمكن التمييز بين خطين فكريين في إطار النسوية الراديكالية؛ الاتجاه الأول يري أن دور المرأة التابع والضعيف ينتج من السلطة الأبوية من خلال التقسيم الأول للعمل الذي يخص المرأة بالأعمال المنزلية ورعاية الأطفال؛ فإنجاب الأطفال يحول عائق أمام تطور المرأة واستقلاليتها؛ أما الاتجاه الثاني والذي حظي بقبول من الاشتراكيين والليبراليين فهو يعتبر التكوين البيولوجي للمرأة ليس عيبا في حد ذاته وإنما تقاليد المجتمع تزيد من تقييد المرأة وحسب الراديكاليين فانه لتحقيق المساواة بين الجنسين يجب إنشاء مجتمع عالمي نسائي لا مكان للرجال فيه[12].

بصفة عامة فإنه على الرغم من تعدد التيارات الفكرية للنظرية النسوية، إلا أنها لم تقدم صورة موحدة ومنسجمة للعلاقات الدولية؛ فقد أكدت على تهميش دور ومكانة المرأة في السياسة العالمية وهذا راجع إلى طبيعة البناء الاجتماعي والثقافي الذي يمنح الرجال السلطة والنفوذ وفي المقابل تحرم النساء من الكثير من الحقوق وخاصة في المجال السياسي.

لذلك ركزت النظرية النسوية على انخراط المرأة في السياسة ووصولها لمراكز صنع القرار السياسي؛ الذي سينتج عنه علاقات قائمة على التعاون والاعتماد المتبادل ونتيجة للرواج الذي اكتسبته الحركات النسائية على المستوي العالمي تم محاولة مأسسة وعولمة الفكر النسوي من خلال الصكوك والوثائق الدولية وترويجها بواسطة المؤتمرات الأممية بهدف النهوض بقضايا المرأة.

المبحث الثاني

استراتيجيات الأمم المتحدة للنهوض بقضايا المرأة على المستوي الدولي

في "سينيكا فاللز" المحاذية لنهر سينيكا في ولاية نيويورك الأمريكية، تم عقد المؤتمر الأول لحقوق المرأة بمبادرة من الأخوات سارة وأنجيليكا غريمك، لوكريسيا موت واليزابيت كاري ستانتون، وقد شارك في هذا المؤتمر 260 امرأة و40رجلا. ثم كان إعلان سينيك فاللز الذي نادي بعدالة حقوق المرأة وبمنح المرأة حق التصويت، فالرجل عاجز وحده عن قيادة الجنس البشري دون دعم المرأة ومساعدتها له[13]. وبعد

ذلك شهدت الحركات النسائية رواجا في العديد من البلدان الغربية تطالب بالحقوق المدنية والسياسة للمرأة.

وقد شنت الحركة النسائية بمختلف فصائلها حملة لم يسبق لها مثيل عام 1975 وهذا ما جعل الأمم المتحدة تصفها السنة الدولية للمرأة ونظمت المؤتمر العالمي الأول للمرأة في 19 جوان 1975 بالمكسيك مؤتمر مكسيكو وبدعوة من المؤتمر أعلنت السنوات من 1976- 1985 بوصفها عقد الأمم المتحدة للمرأة وأنشأت صندوق تبرعات للعقد(14) (اليونيفيم)(***).

وقد حدد المؤتمر الأول المعني بالمرأة ثلاثة أهداف أساسية:

- المساواة الكاملة بين الجنسين والقضاء على التمييز ضد المرأة.
- التكامل والمشاركة الكاملة للمرأة في عملية التنمية.
- الزيادة من مساهمة المرأة في تعزيز السلام العالمي.

ودعا مؤتمر مكسيكو أيضا حكومات الدول على صياغة استراتيجيات وطنية؛ تحديد الأهداف والأولويات وإقامة برامج من أجل زيادة مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في جميع مجالات الحياة. وبحلول نهاية عقد الأمم المتحدة للمرأة قد استجابت 127 من الدول الأعضاء من خلال إقامة شكل من أشكال الأجهزة الوطنية والمؤسسات المهتمة لتنفيذ السياسات الرامية للنهوض بقضايا المرأة وترقيتها ومشاركتها في عملية التنمية(15).

وفي 18 ديسمبر عام 1979 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CIDAW) وغالبا ما توصف بأنها الشرعية الدولية لحقوق المرأة وتتكون من ثلاثين مادة ودخلت حيز التنفيذ عام 1981(16).

وتعرف الاتفاقية التمييز ضد المرأة بأنه أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس، ويكون من أغراضه أو آثاره التقليل من دور المرأة.

ونصت الاتفاقية على مجموعة من الإجراءات التي تتعهد الدول قبولها لوضع حد للتمييز ضد المرأة بجميع أشكاله وتتلخص في:

إدماج المساواة بين الرجل والمرأة في التشريعات القانونية الخاصة بالدول، وإلغاء جميع القوانين التمييزية وإنشاء محاكم ومؤسسات لضمان الحماية الفعالة للمرأة ولضمان القضاء على جميع أعمال التمييز ضد المرأة من قبل الأشخاص، المنظمات أو المؤسسات.

ضمان وصول المرأة على قدم المساواة إلي مراكز صنع القرار وتكافؤ الفرص في الحياة السياسية والعامة، بما في ذلك الحق في التصويت والترشح للانتخابات، فضلا عن التعليم، الصحة والعمل.

تؤكد اتفاقية سيداو على الحقوق الإنجابية للمرأة، وتعتبر أن التقاليد والتنشئة الاجتماعية والثقافية هي قوى مؤثرة في تشكيل الأدوار بين الجنسين. وتؤكد على حقوق المرأة في اكتساب جنسيتها أو تغييرها.

والدول التي تصادق أو تنضم لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تلتزم بتقديم تقارير وطنية على الأقل مرة كل أربع سنوات عن التدابير والإجراءات التي اتخذتها للحد من التمييز ضد المرأة وتحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة(17).

وقعت على الاتفاقية حتى الآن معظم دول العالم باستثناء بعض الدول على رأسها الولايات المتحدة الأميركية التي ترفض التوقيع عليها، حيث يوجد في الكونجرس الأمريكي تقرير يرفض فرض أي تشريعات خاصة بالأحوال الشخصية ويعتبر ذلك نوعا من التدخل في الشؤون الداخلية للولايات المتحدة كما اعتبر التقرير أن قضايا الأحوال الشخصية ومنها تحديد النسل شأنا شخصيا لا يجب للقوانين أن تحكمه.

ولمعالجة الإشكاليات الناتجة عن اتفاقية سيداو دعا المؤتمر الثاني للمرأة مؤتمر كوبنهاغن على اتخاذ جميع التدابير اللازمة في سبيل النهوض بقضايا المرأة على المستوي الدولي ودعا جميع الدول الأعضاء لمواصلة تطبيق خطة مكسيكو لعام 1975؛ وقد تم التأكيد في هذا مؤتمر أن هناك تفاوتا بين الحقوق المكفولة للمرأة وقدرتها على ممارسة تلك الحقوق؛ وقد تم تحديد ثلاث مجالات أساسية لتجسيد تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة وتتمثل:

- المساواة في الحصول على التعليم.
- المساواة في فرص العمل.
- المساواة في الحصول على خدمات الرعاية الصحية الكافية.

مؤتمر بكين :Beijing:

شكل مؤتمر بكين محطة أساسية من محطات النهوض بالمرأة على المستوي العالمي؛ فالمؤتمر والتحضيرات الكثيرة التي تمت في مختلف بلدان العالم والوثائق والأبحاث التي أعدت في سياقه شنت منهجا جديدا في التعاطي مع قضايا المرأة وتكمن الأهمية الجوهرية لهذا المؤتمر إلي تحويل التركيز على مفهوم المرأة إلي مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر).فقد أنجز فصلا عاما بين الثابت والمتغير في العلاقة مابين الرجل والمرأة؛ فإذا كانت البيولوجيا موضوعا ثابتا لا يتأثر بالإرادة الإنسانية، فان الأدوار الاجتماعية التي تنتجها ثقافات المجتمع المختلفة هي قابلة للتغير في سبيل زيادة مشاركة المرأة في مجالات الحياة المختلفة(18).

وقد حدد مؤتمر بكين منهاجا للعمل الذي اتخذ بالإجماع من طرف 189 دولة؛ والذي يعتبر الوثيقة السياسية العالمية في مجال المساواة بين الجنسين وحسب مؤتمر بكين تم التركيز على 10 مجالات متمثلة:

- المرأة والفقر.
- التعليم وتكوين المرأة.
- المرأة والصحة.
- العنف ضد المرأة.

- المرأة والصراعات المسلحة.
- المرأة وصناعة[19].
- آليات النهوض بالمرأة.
- الحقوق الأساسية للمرأة.
- المرأة والبيئة.
- المرأة والاقتصاد[20].

وقد ركز مؤتمر بكين على الحقوق السياسية للمرأة وعلى ضرورة وصول النساء إلى مراكز صنع القرار حيث أكد على ضرورة تمثيل المرأة في برلماناتها الوطنية بنسبة 30%[21].

فكل المؤتمرات الخاصة بالمرأة تهدف إلي الدفاع عن حقوق المرأة وترقيتها والقضاء على التمييز ضد المرأة في جميع المجالات خاصة المجال السياسي؛ هذا بالإضافة إلى المطالبة بالمشاركة الكاملة للمرأة في عملية التنمية وصناعة القرار السياسي.

فالمتتبع لكيفية ترويج الأمم المتحدة لقضايا المرأة على المستوى الدولي؛ يمكنه أن يجزم أنها تصب في خانة ترقية حقوق المرأة؛ لكن من الناحية العملية يتم استغلال مقررات الأمم المتحدة الخاصة بالمرأة للتدخل الخارجي في السياسات الداخلية للدول تحت شعارات الحرية والمساواة.

المبحث الثالث

قضايا المرأة كأداة لتحقيق المأمورية السياسية للدول الغربية

سنتناول في هذا المبحث قضية استخدام حقوق الإنسان لتحقيق المصلحة القومية للدول في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وسنتطرق إلى بعض النماذج.

1- قضية المرأة ذريعة من ذرائع التدخل العسكري (أفغانستان نموذجا):

تمثل الثروات والموارد الطبيعية؛ دوما أحد أهم الأسباب للحروب والنزاعات الدولية وكثيرا ما تختلط مع أسباب أخري عرقية، قومية ودينية وفي دراسة صدرت عام 2001 للمشهد المتوقع لحروب القرن الجديد، حدد كلير klare سببين هامين سيتصدران الحروب والصراعات المتوقعة هما النفط والماء فمع زيادة الطلب على النفط سيستمر الصراع للتحكم على هذه الثروة الأساسية لنمو اقتصاد أي دولة وخاصة الدول الصناعية[22].

فالولايات المتحدة الأمريكية استغلت أحداث 11 سبتمبر2001[****] والحرب ضد الإرهاب لتحقيق مصالحها الاستراتيجية في منطقة آسيا الوسطى والتخلص من المناوئين لها وتوسيع نطاق سلطتها عالميا؛ وتوجهت أنظار العالم منذ الساعات الأولى للهجمات إلى اتهام أفغانستان وحركة طالبان الحاكمة هناك[23] حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت عدة ذرائع لتبرير حربها ضد أفغانستان واتخذت من المرأة الأفغانية وسيلة فعالة. لتمرير سيناريوهاتها حيث تم مباشرة بعد الغزو الأمريكي لأفغانستان تسليط الضوء من قبل وسائل الإعلام الغربية مثل قناة BBC. News على وضعية المرأة ومعاناتها اليومية[24].

وهذا ما يؤكد من خلال خطاب زوجة الرئيس جورج بوش، السيدة لورا بوش Laura Buche الذي أوردته قناة CNN وهو ما يعتبر في حد ذاته جزءا من الحملة ضد سياسات طالبان قائلة "بعد عدة سنوات أمضتها النساء الأفغانيات كسجينات ومضطهدات في بيوت طالبان يعانون من مسألة القسوة البشرية والقمع الوحشي، عادت المرأة الأفغانية إلى العمل وأصبحنا نشاهدها اليوم تشارك في الأولمبياد؛ وتمارس حقها في الحرية" ووصفت حياة المرأة في أفغانستان بالمهينة والقاسية[25].

وكذلك تم إصدار تقرير من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بعد التدخل في أفغانستان يتكون من تسعة صفحات تم التركيز فيه على وضعية المرأة الأفغانية قبل نظام حكم طالبان فقد كانت محمية بموجب القانون في عقد الستينيات كان هناك جو من الانفتاح كما بدأت البلاد تتجه نحو الديمقراطية؛ في عام 1977 شكلت النساء ما يزيد عن 15 بالمئة في أعلى هيئة تشريعية في أفغانستان، ويقدر أن 70٪ من معلمي المدارس و 50٪ من الأطباء في كابول هم من النساء؛ إلا أن حركة طالبان قيدت من حرية المرأة ومنعتها من العمل. وقد تم تقديم مبلغ من طرف الولايات الأمريكية المتحدة في إطار الجهود الإنسانية مقدر ب 178 مليون دولار عام 2001 لمساعدة النساء الأفغان[26].

فنلاحظ أن الخطاب الإذاعي الذي ألقته السيدة بوش حول انتهاك حقوق المرأة الأفغانية من قبل نظام طالبان والتقرير الذي تم إصداره؛ يصب في دائرة الاستخدام الغربي للمرأة كمبرر للتدخل الخارجي في الشأن الداخلي للدول. فالسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الموضوع لماذا لم تتحدث الولايات المتحدة الأمريكية أو وسائل الإعلام الغربية على وضعية المرأة الأفغانية قبل الاحتلال الأمريكي لأفغانستان؟ وأيضا لماذا لم تقدم مساعدات مالية للمرأة الأفغانية وهي فترة حكم طالبان؟ وكذلك لماذا لم يتم تسليط الضوء على ما أفرزته الحرب الأمريكية في أفغانستان من معاناة لملايين النساء؟

إن أحداث 11 من سبتمبر 2001 سمحت للولايات المتحدة الأمريكية أن تعيد ترتيب خارطة العالم بما يتلاءم مع فلسفتها السياسية؛ وهذا ما صرح به وزير الدفاع الأمريكي السابق رامس فيلد بعد يومين من الأحداث لوكالة الأنباء العالمية؛" إن الدماء الأمريكية التي زهقت في الأحداث ستحقق أهدافا عظيمة للولايات المتحدة على مدى قرن كامل". وفي هذا الصدد علق الوزير البريطاني للبيئة مايكل ووتشر في جريدة الغارديان بقوله " لقد كان مكتب التحقيقات الفيدرالي على اطلاع بالمخطط، وكان بإمكانه إحباطه ولكنه سكت عنه، ليكون مبررا لأمريكا لتفعل ما فعلته".

فالولايات المتحدة الأمريكية من خلال غزوها أفغانستان كانت تهدف ظاهريا إلى:

1- التدخل في كل مكان في العالم تحت مسمى "الحرية الدائمة".

2- القضاء على نظام حكم طالبان في أفغانستان؛ بالرغم من أنه حينما وصلت حركة طالبان إلي الحكم في كابول عام 1996 لم يكن للولايات المتحدة أي اعتراض عليهم؛ ولكن تفاقم الخلاف حينما منح الطالبان أسامة بن لادن حمايتهم بعد أن وصل إلي أفغانستان بعد أن غادر مقره في السودان[27].

وقد حددت الولايات المتحدة في خلفية فكرها الاستراتيجي الأهداف الحقيقية غير المعلنة من اجتياح أفغانستان، تحدد من خلالها الأوضاع والتوازنات في جنوبي وغربي آسيا.

وتمثلت في الآتي:

- السيطرة على مناطق البترول والغاز الطبيعي في آسيا الوسطى وبحر قزوين؛ مع تأمين طرق بديلة لتصدير النفط بواسطة شبكة أنابيب عبر أفغانستان وقد وضع البترولیون الأمريكيون تصميمات الخطوط وفق المسارات التالية:

- تبدأ الخطوط من حقول أوزبكستان وتركمنستان؛ وهي حقول وفيرة.

- تدخل الخطوط الإقليم الأفغاني عند منطقة هيرات(*****) المنبسطة غير الجبلية ثم تبلغ منطقة قندهار في الجنوب الأفغاني.

- تتفرع الخطوط بداية من قندهار متجهة إلى ثلاثة موانئ على الساحل الباكستاني؛ كراتشي- أورماره- جوادارا[28].

- انتزاع سيطرة روسيا على منطقة أسيا الوسطى بشكل تدريجي من خلال الوجود العسكري بها.
- إمكانية تهديد إيران في المستقبل بالوصول الفعلي إلى حدودها الشمالية والشرقية.
- كسر حلقة التضامن الباكستاني- الصيني؛ والصيني- الروسي والاقتراب من الحدود الصينية.
- الاقتراب من شبه القارة الهندية، وبالتالي تستطيع أن تضغط على باكستان من أجل القضاء على المنظمات الإسلامية وتوسيع قاعدة تحالفها مع الهند[29].

وبذلك فإن التواجد الأمريكي في أفغانستان هو في حقيقة الأمر تواجد في مركز الدائرة الاستراتيجية العالمية.

ولهذا قامت الولايات المتحدة بتسخير إمكانيات منظمة الأمم المتحدة وجعلها إحدى آلياتها لتنفيذ سياستها في أفغانستان، بحيث قامت الأمم المتحدة باستصدار ثلاث قرارات متتالية لإعلان الحرب على الإرهاب أهمها قرار 1373 بتاريخ 28 سيتمبر 2001 الذي يؤكد على حق الدفاع عن النفس بشكل فردي أو جماعي. وقد سعت الولايات المتحدة لتبرير هذه الحرب بعدة ذرائع في مقدمتها القضاء على الإرهاب والدفاع عن مصالح الأمن القومي الأمريكي وكذلك استخدام صورة المرأة الأفغانية المضطهدة من قبل نظام طالبان كواحدة من الذرائع لتبرير عدوانهم على أفغانستان باسم نشر حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات الأساسية للمرأة بعيشها حياة كريمة وآمنة وهذا أيضا لكسب التأييد العالمي. فهنا لنا أن نتساءل كيف يدافعون عن حقوق المرأة الأفغانية وتجاهلوا حقوق المرأة الفلسطينية التي تعاني من قهر الاحتلال الإسرائيلي؟ فنحن لا نفترض أن الولايات المتحدة حريصة على حقوق المرأة التي تستخدمها كمدخل للاحتلال والاضطهاد وعندما تكون المرأة تحت الاحتلال تتجاهل أبسط حقوقها مثل المرأة الأفغانية.

2- قضايا المرأة كمدخل للتدخل الخارجي في عملية التغيير المجتمعي والثقافي (المجتمعات العربية نموذجا).

أصبحت قضايا المرأة تفرض تحديات مهمة على المجتمعات؛ وأخص بالذكر المجتمع العربي في ظل النظام الدولي المعاصر: نظام العولمة؛ فاهتمامي بهذه الفكرة ليس بسبب عامل النوع أو الانتماء الحضاري؛ ولكن بحكم ما تخفيه اتفاقيات ومؤتمرات الدفاع عن حقوق المرأة خاصة المرأة العربية في طياتها من محاولة لخلخلة وتغريب المجتمع العربي وسلخه عن ثقافته ودينه.

فجعل قضية المرأة قضية عالمية عابرة للقارات من خلال مؤتمرات الأمم المتحدة فيه محاولة لفرض نموذج معين لصورة المرأة الغربية وتجسيده خصوصا في العالم الإسلامي وهذا تحقيقا لأهداف القوي الكبرى في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

فالسياسة الأمريكية تعتمد على نشر العقائد والفكر الأمريكي من خلال عولمة حقوق المرأة؛ وقد لخص توماس باين هذه الروح قائلا "من مجرد شرارة صغيرة توهجت في أمريكا اتقد اللهب الذي يبدو وكأنه لن يخمد..... ودون أن تذوي تعصف بتقدمها من بلد إلى آخر وتخضع البلاد بعمليات صامتة"[30].

يشير إلي أحداث 11 سبتمبر2001 التي سمحت للولايات المتحدة الأمريكية بتوسيع نفوذها عالميا باسم محاربة الإرهاب ونشر حقوق الإنسان ونشر ثقافتها عالميا دون القيام بحروب وهذا ما يقصد بالعمليات الصامتة.

وهذا ما جسدته الاتفاقيات الدولة الخاصة بالمرأة؛ وتعتبر اتفاقية سيداو لإلغاء التمييز ضد المرأة لعام 1979من أخطر الاتفاقيات الدولية، حيث أن الدول العربية لا تستطيع تطبيق أغلبية بنودها لأنها مخالفة للشريعة الإسلامية وللثقافة العربية. فهي تهدف إلى تحطيم مؤسسة الأسرة التي تعتبر عصب المجتمع العربي.

وتسعى إلى تغيير ثقافة الشعوب ولقد أعلن مباشرة على لسان الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش، حين وقف خطيبا في الاتحاد المسيحي اليهودي قائلا "سنرغم المسلمين على حلق لحاهم، ونزع حجاب نسائهم وإدخال الشذوذ إلى كل بيت"[31].

وفي هذا الإطار فاتفاقية السيداو وأيضا مؤتمر بكين للمرأة عام 1995 تم التأكيد من خلالهما على أن حجاب المرأة المسلمة هو سبب في تخلفها، وتدعو إلى الحرية الدينية للمرأة.

وهنا تظهر ازدواجية المعايير في التعامل مع القضية الواحدة؛ فلماذا في الدول الغربية لا يعتبرون الدين سببا في تخلف المرأة الغربية التي يقدمونها كنموذج عصري يجب الاقتداء به؟ وكخلاصة لهذه لاتفاقيات التي ترفض حقيقة الاختلاف بين الذكر والأنثى اللذين هما من خلق الله تعالي وتدعو إلى المساواة الكاملة بين الجنسين دون مراعاة للفوارق البيولوجية؛ واعتبار أن الأمومة ورعاية الأطفال من أسباب قهر المرأة والأعمال المنزلة نوع من أنواع الاحتقار باعتباره عملا غير مدفوع الأجر.

فأفكارها تسعى لهدم تماسك ووحدة المجتمعات الإسلامية وعولمة الحياة الاجتماعية بالمفهوم الغربي دون مراعاة للخصوصية الثقافية والحضارية للمجتمعات. فالإيديولوجية النسوية التي ترفض

فكرة الذكر والأنثى تهدف إلي أن تنهار وتختفي الحدود والقيود سواء اللغة؛ الدين؛ الخصوصية الثقافية أمام مصالح القوة العالمية المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن أهم الظواهر السلبية تبني هذا الفكر والعمل على ترويجه في الدول العربية؛ فبالرغم من أن الدول العربية عندما وقعت على اتفاقية سيداو وضعت تحفظات على العديد من البنود لمخالفة للدين الإسلامي ظلت الأمم المتحدة في كل المؤتمرات التقييمية الخاصة بالمرأة تضغط على الدول لرفع هذه التحفظات ونجحت في ذلك في كل من تونس والمغرب عام 2011 حيث قامتا بتغيير قانون الأحوال الشخصية الخاص بالأسرة بما يتماشى مع سياسة الدول الغربية. فالمفارقة هنا لماذا يتم الضغط على الدول العربية على رفع التحفظات بينما الولايات المتحدة لم توقع أصلا على اتفاقية سيداو اعتبرتها أنها تمس قانون الأحوال الشخصية للمواطن الأمريكي فهذه الاتفاقيات يمكن إدراجها في إطار صدام الحضارات(******) بين العالم الإسلامي والغربي.

فحسب صموئيل هونتغتون فإن الصراعات المهمة في السياسة الدولية ستكون بين الدول والجماعات التي تنتمي إلى حضارات مختلفة. وستهيمن الصدامات الحضارية على السياسة العالمية وستكون ساحتها الأساسية خطوط التماس بين هذه الحضارات[32] وتم استخدام المشاريع السياسية الإصلاحية الغربية التي تضع حقوق المرأة على قائمة الأولويات لاستهداف المنطقة العربية عن طريق مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط أيضا.

فمنذ أحداث 11 سبتمبر والعالم العربي بالتحديد يتعرض للكثير من الضغط والنقد من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي على الأوضاع السياسية والاجتماعية في هذه الدول، لذا تم تقديم مشروع الشرق الأوسط بهدف الإصلاح السياسي والاجتماعي[33].

يرتكز المشروع على أربعة أهداف:

- **الهدف الاقتصادي:** ويتمحور حول المساعدة في تحسين الجودة وتشجيع الاستثمار، وتسهيل خلق المؤسسات.
- **الهدف السياسي:** ويركز حول ترقية المجتمع المدني، وتعزيز دولة القانون، ودعم التعددية الإعلامية.
- **الهدف التربوي:** ويتمثل في تمكين الجميع من التمدرس، تغيير المناهج التعليمية.
- **الهدف الخاص بالمرأة:** تعزيز مكانة المرأة في المجتمع وتمكينها من أداء دورها في جميع المجالات[34].

فالاهتمام الغربي بقضية الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة من خلال هذا المشروع ما هي إلا ذريعة للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط وتحقيق المصالح الأمريكية فيها وتستهدف:

- إعادة تشكيل النظام الإقليمي العربي بما يضمن دخول إسرائيل النظام الجديد لكسر عزلتها الإقليمية.

- إلغاء الهوية القومية للنظام الإقليمي وتحويل أطرافه إلى أطراف هامشية ونسف النضال العربي بتاريخه وتراثه؛ ثقافته وإحلال نمط التعايش بين الأضداد التاريخيين العرب وإسرائيل.

- ربط الأطراف العربية بأسر التبعية السياسية؛ الاقتصادية والاجتماعية بمركز النظام الرأسمالي العالمي.

- توفير المجال الحيوي للاقتصاد الإسرائيلي وذلك بتوسيع السوق أمام صادراته أولا، وخلق الترابطات مع الموارد الاقتصادية في الأقطار العربية عبر المشروعات المشتركة التي تكفل نمو الاقتصاد الصهيوني[35].

- حماية المصالح النفطية الأمريكية في الشرق الأوسط؛ حيث صرح سبنسر أبراهام أول وزير للطاقة في إدارة الرئيس جورج بوش عام 2001 قائلا "أمريكا مقبلة على أزمة كبيرة في توفير الطاقة في العقدين القادمين وأي فشل في مواجهة هذا التحدي سيعرض اقتصادنا وأمننا القومي للخطر ويغير أسلوب حياتنا بكل معنى الكلمة"؛ وهذا ما يدفع القوة العظمى إلى إحكام سيطرتها على الشرق الأوسط التي تحوي على أكبر احتياطي للنفط في العالم وذلك بكل الوسائل السياسية والعسكرية[36].

إن مشروع الشرق الأوسط الكبير هو محاولة أمريكية لفرض إرادتها على المنطقة وتغييرها بما يحقق مصالحها القومية؛ ويهدف إلى تفتيت المجتمعات العربية ككيانات مذهبية وطائفية وإثنية متصارعة فهذا المشروع تجاهل القضية الرئيسية في المنطقة وهي الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية فكيف يتم الحديث عن الإصلاح والديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان في الوقت الذي تنتهك فيه حقوق المواطن الفلسطيني على أيدي القوات الإسرائيلية التي يصفها المشروع بأنها الدولة الحرة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة وأيضا ما آلت إليه الأحداث في العراق بعد احتلالها من طرف أمريكا عبر شعار دمقرطة العراق وإصلاح العالم العربي.

خاتمة:

من خلال ما سبق يمكن القول أن الهدف المعلن لهيئة الأمم المتحدة من خلال دعمها لقضايا المرأة على المستوى الدولي يصب في دائرة الدفاع عن حقوق المرأة وترقيتها؛ لكن في واقع الأمر الغاية منه هو عولمة الحضارة الغربية ليس من جانبها العلمي والتكنولوجي ولكن من جانبها القيمي الثقافي الذي يتناقض مع قيم ومعتقدات المجتمعات العربية؛ وهذا ما يمكن إدراجه في إطار تسيير الصراع الحضاري بين العالم الغربي والإسلامي. فالقوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة تستثمر مصطلحات الحرية والمساواة التي تخص المرأة والدفاع عن حقوق الإنسان لتحقيق مصالح سياسية؛ اقتصادية وحضارية في مختلف أنحاء العالم وبصفة خاصة في المنطقة العربية وترويجها من خلال الأمم المتحدة وبالطبع نحن لا نفترض من هيئة أممية وفرت غطاء شرعيا لاضطهاد النساء في فلسطين، العراق وغيرها من بلدان العالم أن تكون راعية لمصالح المرأة العربية.

الهوامش:

(1) Alexander Buskie, How significant is Feminism's Contribution to IR ?, 2013, in: http://www.e-ir.info/2013/03/17/how-significant-is-the-contribution-of-feminism-to-i.

(2) مارتن غريفيتش، تيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث الإمارات العربية لمتحدة، تر: مركز الخليج للأبحاث، ص 144.

(3) J.Ann Tichner, Gender in International Relation Feminist Perspectives on Achieving Global Security (New York: Columbia University Press),p 04.

(4) Spik Peterson, " Feminist theories Within, Invisible To, and Beyond IR", Brown Journal of World Affairs, VX, Issue2 (Spring 2004), p 37.

(*) تقوم فلسفة الجندر على فكرة أن التقسيمات والأدوار المنوطة للرجل والمرأة وكذلك الفروق البيولوجية بينهما، وحتى التصورات والأفكار المتعلقة بنظرة الذكر لنفسه وللأنثى ونظرة الأنثى لنفسها وللذكر. كل ذلك هو من صنع المجتمع وثقافته، فهو مصطنع ويمكن تغييره أو إلغاؤه تماما.

(5) Jane Freedman, Feminism (Buckingham: Open University Press, 2001) ,PP 14-15.

(6) محمود إسماعيل قدري، الاتجاهات المعاصرة وما بعد المعاصرة في دراسة العلاقات الدولية، أليكس لتكنولوجيا المعلومات القاهرة، ص128.

(7) دلال بحري، النظرية النسوية في التنمية، مجلة الفكر، الجزائر ، ع11، ص73

(8) عديلة محمد الطاهر، المقاربة النسوية للعلاقات الدولية ، دفاتر السياسة والقانون، الجزائر، ع12، جانفي:2015، ص205.

(9) Barbara Ehrenreich, " what is socialist feminism?", *Independent Socialist magazine*,V57 , Issue 03(july:2005) in: http://monthlyreview.org/author/barbaraehrenreich/.

(**) النظام الاجتماعي الأبوي أو النظام البطريكي يرتكز على العادات والتقاليد حيث يشكل الذكور أو الأب أو الأهل سلطة (مطلقة أو جزئية) على المجتمع ، كذلك يشير هذا المصطلح سياسيا إلى حكومة مشكلة بأكملها من قبل الذكور.

(10) عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، دار الخلدونية الجزائر، ص339.

(11) Louise Toupin, *les courants de pensée féministe* (Québec: Institut de recherches et d'études féministes, 1998) , p 07.

(12) دلال بحري، مرجع سابق، ص75

(13) نادي بنسادون، حقوق المرأة منذ البداية حتى أيامنا، عويدات للنشر والطباعة بيروت، تر: وجيه البعيني ، ص89.

(14) United Nation Entity for Gender Equality and the Empowerment of women, *The Four Global Women's* Conferences 1975-1995, 2000 in: http://www.un.org/womenwatch/daw/followup/session/presskit/hist.htm.

(***) أنشئ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة "اليونيفيم" سنة 1976م كصندوق تطوعي خاص بالمرأة ويتخذ الصندوق مركزه في نيويورك، وقد أصبح الصندوق منظمة مستقلة ترتبط ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 1985م .تلتزم اليونيفيم بالسعي لتعزيز البناء المؤسسي للمنظمات والشبكات النسائية، من أجل تمكين النساء أنفسهن وتزويدهن بمهارات التفاوض للحصول على سياسات جديدة وأفضل من قبل حكوماتهن ومن المنظمات الدولية

(15) Tereza Heinz Kerry, *1975 World Conferences on Women*, in: http://www.5wwc.org/conference_background/1975_WCW.html.

(16) Inter-Parliamentary Union, *The convention on the elimination of all forums of discrimination against women*, 2003, in: *http://www.ipu.org/PDF/publications/cedaw_en.pdf*.

(17) United Nation Entity for Gender Equality and the Empowerment of women, *convention on the Elimination of all forms of discrimination against women*, in: http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/.

(18) أميمة أبو بكر، شرين شكري، المرأة والجندر: إلغاء التمييز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين، دار الفكر المعاصر بيروت، ص ص 93-94.

(19) United Nation Entity for Gender Equality and the Empowerment of women, Conferences mondiales sur les femmes, in: http//www.unwomen.org/fr/how-we-work/intergovernmental-support/world-conference-on-women.

(20) United Nation Entity for Gender Equality and the Empowerment of women, Conferences mondiales sure les femmes, op.cite ,in: http//www.unwomen.org/fr/how-we-work/intergovernmental-support/world-conference-on-women.

[21] Fatou Sow, " les femmes, le sexe de l'état et les enjeux politique", clio, histoire, femmes et sociétés, 2005, in: https:// clio.revues.org/ 379.

[22] سمير التنير، أمريكا من الداخل: حروب من أجل النفط، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع بيروت، ص 125.

[****] أحداث 11 سبتمبر 2001 مجموعة من الهجمات الإرهابية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية، واستهدفت برجي مركز التجارة الدولية بمانهاتن ومقر وزارة الدفاع الأمريكية البنتاغون .

[23] Steven Bowman, War in Afghanistan: Strategy, Military Operations, and Issues for Congrès, Congressional Research Service, 2009, p 07.

[24] Sonali Kolhatkar, " The impact of US Intervention on Afghan Women 's Right", Berkeley Journal of Gender, Issue 1, V17(September 2013), p20.

[25] First lady blasts Taliban treatment of women, November 17, CNN.com. In http://edition.cnn.com/2001/ALLPOLITICS/11/17/bush.radio/index.html.

[26] نور الدين حشود، "الاستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة"، دفاتر السياسة والقانون، الجزائر، ع.09، جوان:2013،ص 390.

[27] خالد عبد العظيم، التحولات الكبرى في الاستراتيجية العالمية: الخليج وأفغانستان، دار الكتاب الحديث القاهرة، ص 135.

[*****] منطقة هيرات في أقصى غرب أفغانستان وهي من مناطق الحدود الأفغانية مع إيران، وقد وصل الأمريكيون منذ منتصف التسعينيات أن هيرات هي المعبر البري الوحيد لتمرير خطوط البترول والغاز الطبيعي بآسيا الوسطى باتجاه الجنوب وتحديدا نحو بحر عمان.

[28] خالد عبد العظيم، مرجع سابق، ص ص 136-137.

[29] خليل حسين، ذرائع الإرهاب الدولي وحروب الشرق الأوسط الجديد، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت، ص ص 157-158.

[30] برادلي. أ. تايلر، السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الاستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، الدار العربية للعلوم بيروت، تر: عماد فوزي شعيبي، ص 8.

[31] نهي قاطرجي، مرجع سابق، على الرابط التالي:http://aafaqcenter.com/post/992 .

[******] في عام 1939، أثار هنتغتون (أستاذ علوم سياسية، ومدير معهد جون أولن للدراسات الاستراتيجية في جامعة هارفارد الأمريكية) جدلاً كبيراً في أوساط منظري السياسة الدولية بكتابته مقالة بعنوان صراع الحضارات في مجلة فورين آفيرز، وهي كانت رداً مباشراً على أطروحة تلميذه فرانسيس فوكوياما المعنونة نهاية التاريخ والإنسان الأخير . بحيث أكد هونتغتون أن الثقافة هي المحرك الأساسي للنزاعات بين البشر في السنوات القادمة. وقد قسم صامويل العالم إلى ثمانية أقطاب حضارية كبرى هي: الحضارة الغربية، الحضارة الصينية الكونفوشية، الحضارة الإسلامية، الحضارة السلاقية (روسيا، أوكرانيا...)،الحضارة اليابانية، الحضارة الهندوسية ثم حضارة أمريكا اللاتينية، والحضارة الأفريقية وإن كانت هذه الأخيرة لا تحضي بنفس القوة التي تحضي بها الحضارات الأخرى في نظره.

[32] Hollies Hendrickson, Summary of The clash of civilization and the Remarking of World order, Conflict Research Consortium, 2003 in: http://www.beyondintractability.org/bksum/huntington-clash.

[33] وصال نجيب العزاوي، المرأة العربية والتغيير السياسي، دار أسامة للنشر الأردن، ص 11.

[34] عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير، الدار العربية للعلوم بيروت، ص53.

[35] عبد القادر رزيق المخادمي، الشرق الأوسط الجديد بين الفوضى البناءة وتوازن الرعب، الدار العربية للعلوم بيروت، ص 50.

[36] سمير التنير، مرجع سابق، ص 128.

[36] Alexander Buskie, How significant is Feminism's Contribution to IR ?, 2013, in: http://www.e-ir.info/2013/03/17/how-significant-is-the-contribution-of-feminism-to-i.